

حقوق المرأة العراقية : الممكنات والتحديات

دراسة ميدانية لعينة من تدريسيات جامعة المعقل الاهلية

Iraqi women's rights: between moderation and extremism

A field study of a sample of female faculty at Almaaqal private University

م.د. يسرى ياسين لازم / ايميل : yusra.lazim@almaaqaal.edu.iq

م . كريمة جاسم العيداني / ايميل : Kareema.abdullah@almaaqaal.edu.iq

قسم إدارة الاعمال / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المعقل الاهلية

المستخلص :

ان الهدف العام للبحث هو (الكشف عن الممكنات والتحديات التي تكمن وراء عدم تحقيق التوازن بين الحقوق المشروعة التي ينبغي ان تتمتع بها المرأة العراقية ، وبين الحقوق التي تتمتع بها فعلا) ، لذا اصبح من الضروري البحث عن كشف عن اسباب هذه التحديات وطرائق معالجتها لضمان تمتع المرأة العراقية باكبر قدر من حقوقها المشروعة ، اعتمدت منهجية البحث وهيكلته على تساؤل مفاده (الى اي مدى يمكن ان تسهم الممكنات والتحديات في تحقيق عدم التوازن بين الحقوق المشروعة التي ينبغي ان تتمتع بها المرأة العراقية ، وبين الحقوق التي تتمتع بها فعلا ؟) ، كانت جامعة المعقل مجالاً للدراسة ، لانها تضم عدد كبير من التدريسيات والتدريسيين من اصحاب الخبرة في هذا المجال ، وطور لاغراض جمع البيانات قائمة فحص تتضمن (سبعة ابعاد او تحديات رئيسية هي العائلية ، والدينية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والحكومية) ، تم هيكلة البحث بمقدمة و (اربعة اجزاء) ، تضمن الجزء الاول منها (المنهجية) ، والجزء الثاني (الجانب النظري) ، والثالث (النتائج) ، والرابع (الاستنتاجات والتوصيات) ، توصل البحث الى مجموعة نتائج من اهمها (ان الجوانب العائلية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والعالمية) هي الاكثر تأثيراً في حالة مدى تمتع المرأة العراقية بحقوقها المشروعة) .

الكلمات المفتاحية : حقوق المرأة ، عدم التوازن في حقوق المرأة العراقية ، الممكنات ، التحديات .

Abstract:

The main objective of the research is (to explore the possibilities and challenges that lie behind the lack of balance between the legitimate rights that Iraqi women should enjoy, and the rights that they enjoy), Therefore, it has become necessary to search for the causes of these challenges and ways to address them, to ensure that Iraqi women enjoy the greatest amount of their legitimate rights. The methodology and structure of the research relied on the question: (To what extent can the possibilities and challenges contribute to achieving the

imbalance between the legitimate rights that Iraqi women should enjoy, and the rights that they may enjoy? Al-Maaqal University was a field of study, because it includes a large number of female and male teachers with experience in this field For data collection, developed a checklist that includes (seven main dimensions or challenges: family, religious, social, political, economic, and governmental). The research was structured with an introduction and (four parts), the first part included (methodology), the second part (the theoretical aspect), the third (the results), and the fourth (conclusions and recommendations). The research reached a set of results, the most important of which is (that the family, social, economic, religious, and global aspects) are the most influential in the case of the extent to which Iraqi women enjoy their legitimate rights.

Keywords: women's rights, imbalance in Iraqi women's rights, possibilities, challenges.

المقدمة :

تعني حقوق المرأة يصفة عامة الحقوق والاستحقاقات التي تطالب بها المرأة في أي بلد من بلدان العالم . وإن كانت هذه الحقوق في بعض البلدان لها طابع مؤسسي أو مدعوم من قبل القانون. والثقافات والقيم والعادات الاجتماعية في تلك البلدان ، وفي بلدان أخرى يتم تجاوز الحقوق تشريعا او عرفا ، وربما تتعرض المرأة في هذه البلدان الى انتهاك لحقوقها ، والى العنف غير المبرر ازاءها بذريعة او اخرى ، وان كانت حقوق المرأة اساسا واضحة كما تضمنتها (الشرائع السماوية والمواثيق والاتفاقات الدولية ، والدساتير بما فيها دستور جمهورية العراق) ، الا ان الممارسة الواقعية للمرأة العراقية لهذه الحقوق قد تقترب او تبعد كثيرا عن هذه الحقوق المشروعة (دينيا ورسميا) ، نتيجة لقوى وعوامل قد تجعل من تمتعها بهذه الحقوق كاملا او ناقصا او معتدلا ، فقد اشارت (Fawzia. A, A , 2006) ان الصراع بين الثقافات التقليدية والحضرية ، ومانتج عنها من الصراع بين العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والقانون ، ومعطيات الثقافة الجديدة . قد القت بظلال ضبابية على حقوق المرأة العراقية ، وقيدت البعض من حقوقها المشروعة والمهمة ، وقدمت (Maysoon.S. A , 2006) تفاصيل اكثر لهذا الصراع فهو ناتج عن (الاختلاف بين التغيير الثقافي الدولي والتقاليد المحلية ، والاختلاف بين المجتمعات الريفية والحضرية والذي امتد الى "إضفاء الطابع الريفي" على المدن ، والفجوة في الأدوار الاجتماعية بين المرأة والرجل ، والفجوات بين السياسات الثقافية لمختلف وزارات الحكومة العراقية) ، في حين ان معهد (حقوق الانسان ، Institute for Human Rights) قد اوضح ان المرأة العراقية تطمح الى (الحرية الشاملة ، والتعليم ، وعدم العنف في الحياة العائلية ، والعمل ، والمساواة مع الرجل) ، وهي نفس الحقوق التي وافق العراق كدولة على احترامها ، ومع ذلك ، فإن النساء في العراق لا يتمتعن دائما بهذه الحقوق في ممارسة الحياة اليومية . حيث اظهرت الدراسات المذكورة قبل قليل بعض اسباب التباين بين حقوق المرأة المقررة في (الشرائع السماوية ، الدساتير المحلية ، والمواثيق والاتفاقات الدولية أو الممكنات) ، وبين ممارسات المرأة الواقعية لحقوقها ، بالتركيز على تأثيرات الثقافة والعادات الاجتماعية ، إلا ان مدى تفاصيل الاختلاف في البيئة العراقية يتسع ليشمل قوى وعوامل متعددة أخرى ، منها العائلية ، والدينية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والحكومية ، او (التحديات) ، وعلى اساس الميل لأي منها يتأرجح مستوى تمتع المرأة العراقية بحقوقها المشروعة ، لذا اصبح من

الضروري الكشف عن التحديات التي تتسبب في مدى التباين بين الحقوق المشروعة للمرأة العراقية ، وممارستها الواقعية لهذه الحقوق ، وهذا كان مبرر اختيار (حقوق المرأة العراقية : الممكنات والتحديات) عنوانا للبحث ، تحددت مشكلة البحث بسؤال (الى اي مدى يمكن ان تسهم الممكنات والتحديات في تحقيق التوازن بين الحقوق المشروعة التي ينبغي ان تتمتع بها المرأة العراقية ، وبين الحقوق التي تمتع بها فعلا ؟) ، كانت جامعة المعقل في البصرة مجالا للدراسة ، وتم اختيار عينة الدراسة من تدريسيات وبعض تدريسي الجامعة نفسها ، الاكثر ثقافة ووعيا بحقوق المرأة العراقية والعوامل المؤثرة فيها سلبا او ايجابا ، واستخدم لأغراض جمع البيانات قائمة فحص صممت وفقا للممكنات والتحديات التي قد تؤثر في مدى تمتع المرأة العراقية بحقوقها كافة ، تم هيكلة البحث بمقدمة و (اربعة أجزاء) ، تضمن الجزء الاول منها (المنهجية) ، والجزء الثاني (الجانب النظري) ، والثالث (النتائج) ، والرابع (الاستنتاجات والتوصيات) ، توصل البحث الى مجموعة نتائج من اهمها (ان الجوانب العائلية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والعالمية) هي الاكثر تأثيرا في مستوى مدى تمتع المرأة العراقية بحقوقها المشروعة .) .

1.1 المنهجية :

1.1 لائحة المشكلة :

وصفت حقوق المرأة بأنها (الحقوق التي يجب ان تتمتع بها المرأة من اجل تحقيق الحياة الكريمة بعيدا عن الخوف والاستغلال ، بما فيها التخلص من جميع أشكال الاضطهاد التي تتعرض لها المرأة) ، وهي تشكل الاساس لحقوق المرأة التي تضمنتها دساتير وقوانين وسياسات كل دولة ، من اجل تعزيز مكانة المرأة وحمايتها ،) ، ويفترض في البيئة الاجتماعية والدينية العراقية ان تتمركز حقوق المرأة العراقية حول (حفظ كرامة المرأة العراقية واستقرار حياتها العائلية بما يضمن توفير الفرصة الملائمة لتربية الجيل الصالح) ، ورغم تعدد وجهات النظر حول الحقوق المشروعة للمرأة ، ومدى ممارستها فعلا لهذه الحقوق ، فقد أكدت موثيق الامم المتحدة (كما في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادة 3 ، أكدت على حق تساوي الرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق المشروعة والمقبولة ضمن ثقافة وتقاليد اي بلد ، وأكد ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الرئيسية لكافة المجتمعات بلا تمييز على اساس الجنس أو اللغة أو الدين) ، رغم ان حقوق المرأة العراقية تتأرجح بين التطرف (الايجابي والسلبى) واحيانا الاعتدال ، مما جعلها ضبابية وغير واضحة ، واحيانا صعوبة تفسيرها قانونيا ، لذا فإن اصل مشكلة البحث هو (الكشف عن الصيغة الأفضل للحقوق التي ينبغي ان تتمتع بها المرأة العراقية) ، وتم تعريف المشكلة بالتساؤلات الآتية : -

- الى أي مدى يمكن تحديد الحقوق المشروعة للمرأة العراقية ؟
- الى اي مدى تسهم الممكنات والتحديات في تقليص او توسيع الفجوة بين الحقوق المشروعة للمرأة العراقية وممارستها فعلا لهذه الحقوق ؟
- الى اي مدى يمكن ان تتمتع المرأة العراقية بحقوقها المشروعة

1.2 تصميم الدراسة وطريقتها :

اعتمد البحث في دراسته منهج دراسة الحالة ، لأنه الأقرب الى موضوع الدراسة ، وكانت جامعة المعقل مجالا للدراسة ، لأنها من الجامعات الاهلية الاستراتيجية في مستوى العراق ، وتضم الكثير من الكوادر الخبيرة في المجالات العلمية والانسانية ، كانت عينة الدراسة مجموعة من التدريسيات وبعض التدريسيين في جامعة المعقل ، واللذين يمتلكون قدر كافي من المعلومات حول حقوق المرأة بصفة عامة والعراقية بصفة خاصة ، ومدى تمتع المرأة العراقية بحقوقها المشروعة ، ولكون البحث دراسة حالة ، فقد تم استخدام قائمة فحص

تضمنت (سبع ابعاد رئيسية) تصف الممكنات والتحديات التي تؤثر في حقوق المرأة العراقية وهي القوى (الذاتية ، والعائلية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والحكومية ، والدينية ، والعالمية) ، بغرض استطلاع امكانية الكشف عن الاسباب التي تجعل حقوق المرأة العراقية غير واضحة ، وتتأرجح بين الحقوق المشروعة او المستهدفة للمرأة العراقية ، والحقوق التي تمارسها المرأة العراقية فعلا ، وقد استعان البحث ببعض الاساليب الاحصائية الملانمة لأغراض التحليل الكمي وتحقيق الاجابة على تساؤلات المشكلة .

3 . المدخل النظري للبحث :

3.1 حقوق المرأة: عرض عام

تعني حقوق المرأة بصفة عامة الحقوق والاستحقاقات التي تطالب بها النساء والفتيات حول العالم. وفقاً لما تضمنته مبادئ حركة حقوق المرأة الصادرة في القرن التاسع عشر، والحركة النسوية خلال القرن العشرين ، (سوسي ، ر ، 2021) ، والتي تم التعبير عنها في لوائح حقوق الانسان ، والمواثيق والاتفاقات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، و ترى المرأة في العراق الحرية الشاملة هي الحق الأهم من بين حقوقها المشروعة التي اقرتها مواثيق الأمم المتحدة . ووافق العراق كدولة على احترامها. ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة في اكثر من مادة من (مواد دستور جمهورية العراق 2005 المتعلقة بحقوق المرأة ، ومع ذلك ، فإن النساء في العراق لا يتمتعن دائماً بهذه الحقوق في الممارسة العملية. (Katri.G &, Faleha.U, 2021) ، ويرى الباحثان ان الاختلاف يعود الى طبيعة النظم القانونية والاجتماعية للحكومة والمجتمع ، والملخصة في الجدول (1) .

جدول (1) : وجهات نظر حول حقوق المرأة العراقية

| الباحثان | الجمعية العامة للأمم المتحدة , 2012 | دستور جمهورية العراق , 2005 | الشريعة الاسلامية | Institute for Human Rights, 2006 |
|---|-------------------------------------|--|---|----------------------------------|
| المشاركة بحرية وفاعلية في جميع مجالات الحياة | حقوق المرأة الشخصية | المساواة أمام القانون | حقوقها المشروعة كاملة | الحرية الشاملة |
| على ان لا يتعارض مع حفظ كرامة المرأة العراقية واستقرار حياتها العائلية بما يضمن توفير الفرصة الملانمة لتربية الجيل الصالح | حقوق المرأة السياسية | الحق في الحياة والأمن والحرية | ان لا تتعارض هذه الحقوق مع : - القدرات البدنية والروحية . - مسؤوليتها اتجاه العائلة | والتعليم |
| توافر الفرصة في العمل ، او التعبير عن الرأي كما هي عليه للرجل . | حقوق المرأة العائلية | تكافؤ الفرص | | عدم العنف في الحياة العائلية |
| الحق في المشاركة في بناء العائلة والمجتمع . | حقوق المرأة التربوية | الحق في الجنسية | | العمل |
| المشاركة في الحقوق وفقاً لما تقره الشريعة الاسلامية السمحاء ، ويمكن المرأة من التربية السليمة الأجيال . | حقوق المرأة في ميدان العمل | حق المشاركة في الشؤون العامة وتمتعها بالحقوق السياسية بما فيها التصويت والانتخاب | | المساواة مع الرجل |

| | | والتشريع | | |
|---|--|--|--|--|
| اصدار التشريعات التي تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة والتي تضمن دورها الايجابي والفاعل في المجتمع | اقتصرتها التقرير : بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية | حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة | | |

يستخلص مما سبق ذكره ما يأتي :

- حقوق المرأة العراقية بصفة عامة واضحة وصريحة والتي تضمنها الشرائع السماوية واللوائح القانونية ، ويمكن اختصارها بعبارة (المشاركة الايجابية والفاعلة وبكل حرية في جميع مجالات الحياة) .
- يضمن الدستور العراقي 2005 حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة العراقية .
- تضع الشريعة الاسلامية السماح بعض القيود على حرية تمتع المرأة بحقوقها ، بما يحد من التطرف من جانب ، ويتلاءم مع طاقة المرأة وقدراتها في ممارسة واجباتها بشكل فعال من جانب آخر .

3.2 حقوق المرأة (الممكنات والتحديات) :

رغم ان حقوق المرأة العراقية واضحة ، كما تضمنتها التشريعات الدولية ، والدساتير العراقية بما فيها دستور جمهوري العراق 2005 (عبد الهادي ، 2017) ، والشرائع الدينية والحكومية ، فضلا عما تم التطرق له في أعلاه ، فهي تشكل جميعا (الممكنات التي تسمح بتمتع المرأة العراقية بحقوقها كاملة) ، الا ان التباين لازال واضحا وواسعا بين ممكنات هذه الحقوق ، والممارسة الفعلية للمرأة العراقية لهذه الحقوق ، وذلك بسبب مجموعة من التحديات التي تشكل عائقا يمنع من ممارسة المرأة العراقية لحقوقها المشروعة بالشكل المطلوب ، وقد حددت (Mishkat. A, 2007) التحديات التي تعترض ممارسة المرأة العراقية كامل حقوقها المشروعة بكل من (الغموض وصعوبة تفسير بعض مواد الدستور المتعلقة بحقوق المرأة العراقية ، الانحياز في تفسير بعض الفقرات الخاصة بحقوق المرأة لسبب تأثيرات القيم الاجتماعية والدينية السائدة ، المرونة في بعض مواد الدستور العراقي والتي تفتح الباب واسعا الى التفسير حسب الالهواء والرغبات الخاصة ، للعائلة او العشيرة او المجتمع ، طبيعة العلاقة بين المذاهب الاسلامية المختلفة في الساحة العراقية وتضارب المصالح) ، في حين ارجعت (Fawzi.A op cit , 2006) ، و (Masoon.S op cit , 2006) اسباب عدم ممارسة المرأة العراقية الى تأثيرات (الثقافات المحلية والوطنية والعالمية من جانب ، والقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة من جانب آخر) ،

الخلاصة : ان التحديات المؤثرة على حالة عدم التوازن في حقوق المرأة هي كل من : (البعد الذاتي ، البعد العائلي ، البعد الاجتماعي ، البعد الديني ، بعد السياسات والتشريعات الحكومية ، البعد الاقتصادي ، البعد العالمي) ، وتم استخدامها اساسا للتحليل كما في الجدول (2) .

4 . النتائج :

4.1 عرض النتائج :

جدول (2) خلاصة نتائج التحليل الميداني

| التعليق | لا اتفق نهائيا | اتفق نسبيا | اتفق تماما | الوصف الموجز | البعد |
|--|----------------|------------|------------|--|---|
| تدرك معظم النساء العراقيات حقوقها المشروعة كاملة | % 16 | % 33 | % 51 | مدى ادراك المرأة العراقية لحقوقها وكيفية تعاملها مع هذه الحقوق. | الأول : الذاتي |
| النتيجة 1 : ان معظم النساء العراقيات تدرك بشكل جيد معنى الحقوق المشروعة للمرأة . | | | | | |
| تقتصر المشاركة في تسيير الشؤون اليومية للعائلة | % 13 | % 40 | % 47 | منظور العائلة العراقية للمرأة ، ودور المرأة في قرارات العائلة. | البعد الثاني : العائلي |
| النتيجة 2 : تقيد العائلة العراقية المرأة من التعبير عن حقوقها ، او المشاركة في القرارات العائلية الخاصة بها . | | | | | |
| تمنع الخلفيات الثقافية والاجتماعية التقليدية من ممارسة المرأة للكثير من حقوقها المشروعة | % 4 | % 40 | % 56 | مدى تأثير مدى تأثير القيم الاجتماعية على حقوق المرأة . | البعد الثالث : الاجتماعي |
| النتيجة 3 : تقيد الثقافات والقيم الاجتماعية التقليدية الكثير من حقوق المرأة المشروعة | | | | | |
| خضوع تفسير الشرائع الدينية الى الاجتهادات المذهبية والعشائرية . | %12 | %26 | %62 | تعدد واختلاف الاجتهادات في تفسير الشرائع الدينية ذات العلاقة بحقوق المرأة العراقية | البعد الرابع : الديني |
| النتيجة 4 : يضع خضوع تفسيرات الشرائع السماوية للاهواء المذهبية والعشائرية ضبابية على الموقف الايجابي للدين في مساندة حقوق المرأة الحقوق المشروعة . | | | | | |
| يسمح الغموض في التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة الى تعدد التفسيرات باتجاه تقييد حقوق المرأة المشروعة . | %10 | %30 | %60 | سياسة الدولة ونظرتها اتجاه المرأة وحقوقها . | البعد الخامس : السياسات والتشريعات الحكومية |
| النتيجة 5 : الغموض وعدم الوضوح في سياسة الدولة وتشريعاتها ، قد يتسبب في الميل نحو تقييد حقوق المرأة المشروعة | | | | | |
| ينتج عن الظروف الاقتصادية الصعبة والمعقدة الممارسات الخاطئة بما فيها حالات العنف ضد المرأة . | %7 | %31 | %62 | مدى تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة وسريعة التغيير على حقوق المرأة | البعد السادس : الاقتصادي |
| النتيجة 6 : ينتج عن البطالة والفراغ والحاجة المادية التزايد في ممارسة العنف ضد المرأة . | | | | | |
| يؤدي التعدد والاختلاف في الثقافات والتذبذب في مستوى ادراك لحقوق المرأة المشروعة للعراقية . | %10 | %31 | %59 | مدى تأثير ثقافة العولمة على ادراك المرأة العراقية والمجتمع لحقوق المرأة | البعد السابع : العالمي |
| النتيجة 7 : ينتج عن ثقافة العولمة حالات من التذبذب في ادراك المرأة العراقية لحقوقها المشروعة . | | | | | |

4.2 مناقشة النتائج :

ان حقوق المرأة العراقية المشروعة واضحة كما تصفها الشرائع السماوية السمحاء ، والتشريعات الانسانية المنصفة وهي (المشاركة الايجابية والفاعلة وبكل حرية في جميع مجالات الحياة ، مع مراعاة ضمان كرامتها والاستقرار العائلي بالكامل من جانب ، ودورها في التربية الصالحة للجيل الجديد من جانب آخر) ، غير ان الكثير من القوى والعوامل ومن اهمها (مستوى ادراك المرأة لحقوقها ، تعدد الاجتهادات في تفسير الشرائع الدينية ، القيم والعادات الاجتماعية ، توجهات النظم السياسية ، والاوزاع الاقتصادية ، والسياسات والتشريعات الحكومية) الموضح مستوى تأثيراتها في الجدول (2) ، نتج عنها فجوة بين الحقوق المشروعة التي ينبغي ان تتمتع بها المرأة العراقية ، وممارستها الفعلية لهذه الحقوق ، حيث اظهرت نتائج التحليل الميداني :-

- ان معظم النساء العراقيات تعرف بشكل جيد حقوقها المشروعة. ما يميزها عن المفاهيم المتطرفة لحقوق المرأة من وجهات نظر مختلفة ، لان معظم النساء العراقيات بسبب تأثرهن بالقيم الدينية والفضائل الاجتماعية ، يجعلهن يدركن ويلتزمن ذاتيا بحقوقهن المشروعة ، رغم التأثيرات السلبية للمعاصرة على البعض منهن .
- تفيد العائلة العراقية المرأة من التعبير عن حقوقها ، او المشاركة في القرارات الخاصة بها . لان القيم العشائرية الغريبة التي دخلت المجتمع العراقي المعاصر ، وفقدان الكثير من الطابع العشائرية والاجتماعية الاصلية ، انعكس على النظرة الدونية للمرأة في العائلة ، واعتبارها تابع ، وغير فاعل في القرارات الرئيسية للعائلة . وفي الحياة الاجتماعية بشكلها الواسع .
- رغم أن الشريعة الاسلامية السمحاء ، قد حددت حقوق المرأة المسلمة وغير المسلمة بشكل واضح ، ذي طبيعة انسانية وواقعية ، إلا أن خضوع تفسيرات الشريعة الاسلامية السمحاء للاختلافات المذهبية ، والتقاليد الاجتماعية البالية وضع بعضا من الضبابية على الموقف الايجابي للدين في مساندة الحقوق المشروعة للمرأة .
- الغموض وعدم الوضوح في سياسة الدولة وتشريعاتها ، وخاصة المواد المتعلقة بالمرأة في دستور جمهورية العراق 2005 ، سمح بالاجتهادات والتفسيرات المنحازة لصالح مراكز القوة في الدولة والمجتمع ، خاصة ما يتعلق بممارسة المرأة العراقية لحقوقها المشروعة .
- ان الاوزاع الاقتصادية والسياسية المتقلبة ، وضياع دور الدولة في حماية حقوق المواطنين ، والممارسات السلبية المترتبة على الزيادة في البطالة والفراغ لدى فئة الشباب ، شكلت جميعا ظروفًا ملائمة لسلب حقوق المرأة ، وممارسة العنف الأسري والاجتماعي معها .
- أدى التباين الواسع في ثقافات العولمة الى بعض حالات التطرف في ادراك المرأة لحقوقها المشروعة . لأن الاعلام المتطرف يفرض حالات من الضبابية حول ادراك المرأة العراقية لحقوقها المشروعة ، وغالبا ما يدفعها الى المغالاة او التطرف عند المطالبة بهذه الحقوق .
- واخيرا فان عدم مراعاة التوازن الايجابي بين (الممكنات والتحديات) ، يزيد من فجوة التباين بين الحقوق المشروعة للمرأة ، والممارسة الفعلية لهذه الحقوق .

5. الاستنتاجات والتوصيات :

5.1 الاستنتاجات :

- حقوق المرأة العراقية واضحة وصريحة ، كما حددتها الشرائع السماوية ، والمواثيق الدولية ، والقيم والعادات الاجتماعية الفاضلة .
- التباين بين الحقوق المشروعة للمرأة العراقية ، وممارستها الفعلية لهذه الحقوق ناتج عن تأثير قوى وعوامل متعددة منها (عائلية ، واجتماعية ، ودينية ، واقتصادية ، وعالمية) .
- عدم الاستقرار السياسي ، وضعف قدرة الحكومة على تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة يقيد من ممارسة المرأة العراقية لحقوقها المشروعة .
- الجريمة المنظمة وغير المنظمة الناتجة عن البطالة والفراغ لدى جيل الشباب ، يحدد كثيرا من ممارسة المرأة العراقية لحقوقها المشروعة .
- الاعلام المتطرف عالميا ووطنيا غالبا ما يدفع المرأة العراقية الى المغالاة والتطرف في ادراك حقوقها المشروعة .
- التباين في ادراك المرأة العراقية لحقوقها المشروعة وطرائق التعامل معها .

5.2 التوصيات :

التوصية الاولى : ازالة الغموض والضبابية التي تساعد على تكوين الفجوة بين الحقوق المشروعة للمرأة العراقية وممارستها الفعلية لهذه الحقوق .

آليات التنفيذ :

- استخدام كل وسائل التوعية المسموعة والمقروعة والمنظورة ، لتعريف المرأة والعائلة والمجتمع بالحقوق المشروعة للمرأة .
- ان تتركز التوعية على حق المرأة في المشاركة الايجابية والفاعلة وبكل حرية في جميع مجالات الحياة ، ضمن ما يضمن كرامتها ، ويعزز من قدرتها على تربية الاجيال الصالحة .
- التثقيف بالدور الايجابي والفعال للقيم الدينية والاجتماعية الفاضلة ، في تقويم سلوك المرأة ، وادراك حقوقها المشروعة ..

التوصية الثانية : توفير الاجواء التي تضمن قدرة المرأة على المطالبة بحقوقها المشروعة .

آليات التنفيذ :

- التركيز على القيم الدينية المعتدلة ، والابتعاد عن التفسيرات الخاطئة والمتطرفة للقيم الدينية الفاضلة .
- تشجيع الحوار المجتمعي حول معالجة الافكار والممارسات المتطرفة ، بغض النظر عن مصادرها سواء كانت الاعراف الاجتماعية الخاطئة او الدينية او العشائرية .
- تشكيل مجموعات حفظ السلام الشبابية وتدريبهم على مهارات حل النزاعات ، وذلك من اجل التوسط لحل النزاعات المحلية ومنع العنف ؛

التوصية الثالثة : ضمان توافر حقوق المرأة كاملة في العائلة والمجتمع .

آليات التنفيذ :

- ضمان مشاركة المرأة في القرارات والتشريعات المتعلقة بحقوقها بدءا من العائلة مرورا بالمنظمات الانسانية في المجتمع ، وصولا للتشريعات الحكومية .
- التعاون بين المنظمات النسوية والقوات الامنية بتشكيل فرق متخصصة في مواجهة العنف ، او التجاهل المقصود للحقوق المشروعة للمرأة المشروعة ، عانليا واجتماعيا .

- تشكيل فرق متخصصة من (الاكاديميين ، والمنظمات النسوية الفاعلة ، واجهزة الدولة المختصة) ، لتوعية العائلة والمجتمع بحقوق المرأة المشروعة .

المصادر :

1. سوسي ، ر: ما هي حقوق المرأة ; شبكة الانترنت <https://mawdoo3.co> .
2. عبد الهادي ، ميسون علي ; حقوق وحرريات المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ; مركز دراسات المرأة ، 2017 .
3. Fawzia.A.A; Iraqi Women: Between Law and Culture; **International** Human Rights Law Institute, DePaul University College of Law, 2006
4. Human Rights Law Institute, DePaul University College of Law, 2006 .
5. Katri.G &, Faleha.U; Discussing the Most Important Rights for Women in Iraq: Working Paper, No. 2; Institute for Human Rights. (<http://www.abo.fi/humanrights>)
6. Maysoon.S,A; Achieving Peace by Spreading the Culture of Human Rights and Women's Rights; International Human Rights Law Institute, DePaul University College of Law, 2006
7. Mishkat,. A; Constitutional and Legal Rights of Iraqi Women; The Middle East Institute Policy Brief, 2007